

قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد ذات ما باعتبار نسبة له اليها فهنا بطرقة كل ذات لذلك وقد يعتبر من حيث انه مخرج للتسمية مخرج لها من اسماء مردول في التسمية والمراد ذات مخصوصة منها البعض لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصيتها فهنا لا بطرقة وحاصل الفرق بين تسمية الغير بوجوده فيه او لوجوده فيه هذا كلامه قال العلامة المتنازل في شرح النسخ ليس المراد بالذات ما الذات للهية على الاطلاق لانه انما يكون في الصفات خاصة وذا اسماء الزمان والمكان والذات على ما سبق تحقيقه هذا وتحقيقه السابق ان الفرق بين الصفات واسماء الزمان والمكان والذات باهماء الذات في الصفات غاية الابهام بحيث لا يغير فيه اصلا بخلاف هذه الابهام فان الذات ما تحوز فيها مع نوع تعيين وعلى هذا ينبغي ان يقول ما قلناه لك سابقا في الحصول في مخرج المشتق من انه ليس له خصوصية امره بصفة ليشتمل اسماء الزمان والمكان والذات ولا يختص بالصفات ايضا فكل كلام المرص في هذا التقييم ولعل صاحب التقييم تبع الظاهر فجعل المقابل للاسم ليس الصفات دون مطلق اسم المشتق ولنا كلام يبيح مع كلام الامم وكلام المرص في شرح المختصر على ظاهره لعل الابهام ان يذكر لك ولا يفرغ عنه خوفا من الاسمال فانه لا اسباب مع الاطراب بل السأمة في الاطالة وهو انه يجوز ان يكون

مضى المقتضى للم الزمان والمكان في ما قائل فيه وضع اسم الالذات في ما قائل به فيكون الذات المعترضة كما في الصفات لا بد لفظي ذلك من ذلك والتعريف المستفاد من طرف الحدث وهو الفعل بان يكون للحدث مقبلا لتلك النسبة وذلك وان احتمل كون الحدث منسوبا اليه لكنه يخص بحسب الاستقراء فيما يكون للحدث منسوبا منسوبا ببعض المصادر المتقوية من نسبة حدث الى ذات فالنسبة فيه شرط للحدث الا ان يقول القوم كما عرفت فتذكر لكونه تتناول بلا تكلف الافعال المنسوبة عن الزمان كعم وبتسوس وبتعريف بجملات التعريفات المشتملة على الدلالة على الزمان فانها موجودة لا تكلف ان المراد بالدلالة في اصل الوضع ولا تكلف ان هذه الافعال في اصل الوضع مع الدلالة الا انها اشقت عن لغوي استعمالها فيا ذكران الدلالة على الزمان معتبرة في نظم البيان جذبت استثناء لفرعها عن ذكرها في الكتاب تاويل فعمدة تعرية كلام المرص عن نفع جليل ودفع التقاض بالافعال السابقة كدفع استفاض تعريف المصدر بمصادرها ودفع استفاض تعريف الاسم المشتق بالمشتق يحتاج لا مزيد تكلف هو ان تلك الافعال في اصل وضعها بالذات على الحدث لا انها عجزت تلك الدلالة في الاستعمال كما عجزت كذلك بعض الافعال على الزمان وكما قد ادى الشارح للمص في الفوايد الفيا حيث

من الالذات في ما قائل به فيكون الذات المعترضة كما في الصفات لا بد لفظي ذلك من ذلك والتعريف المستفاد من طرف الحدث وهو الفعل بان يكون للحدث مقبلا لتلك النسبة وذلك وان احتمل كون الحدث منسوبا اليه لكنه يخص بحسب الاستقراء فيما يكون للحدث منسوبا منسوبا ببعض المصادر المتقوية من نسبة حدث الى ذات فالنسبة فيه شرط للحدث الا ان يقول القوم كما عرفت فتذكر لكونه تتناول بلا تكلف الافعال المنسوبة عن الزمان كعم وبتسوس وبتعريف بجملات التعريفات المشتملة على الدلالة على الزمان فانها موجودة لا تكلف ان المراد بالدلالة في اصل الوضع ولا تكلف ان هذه الافعال في اصل الوضع مع الدلالة الا انها اشقت عن لغوي استعمالها فيا ذكران الدلالة على الزمان معتبرة في نظم البيان جذبت استثناء لفرعها عن ذكرها في الكتاب تاويل فعمدة تعرية كلام المرص عن نفع جليل ودفع التقاض بالافعال السابقة كدفع استفاض تعريف المصدر بمصادرها ودفع استفاض تعريف الاسم المشتق بالمشتق يحتاج لا مزيد تكلف هو ان تلك الافعال في اصل وضعها بالذات على الحدث لا انها عجزت تلك الدلالة في الاستعمال كما عجزت كذلك بعض الافعال على الزمان وكما قد ادى الشارح للمص في الفوايد الفيا حيث

فانها ايضا انما قصده في معنى الزمان لفظا ولا لغيره